

فَتَاوَى الْمَسْأَلَاتِ

فتحنا هذا الباب لإجابة أسئلة المشتركين خاصة ، إذ لا يسمع الناس طاعة ، ونشترط على السائل أن يبين اسمه ولقبه وبلده وجماله (وظيفته) وله بعد ذلك أن يرمز إلى اسمه بالحروف إن شاء ، ولنا نذكر الأسئلة بالتدرج غالباً وبعقد متماخراً لسبب كحاجة الناس إلى بيان موضوعه وربما أحيانا غير مشترك لئلا هذا ولن مفي عن سؤاله شهران أو ثلاثة إن يذكره مرة واحدة فإن لم تذكره كان لنا عذر صحيح لإخفاله

﴿ أسئلة من سومطرا ﴾

(س ١-٣) اصحاب الامضاء في فيلمينغ (سومطرا)

إلى حضرة الأستاذ الأكبر مرشد الأنام، ومشييد دعائم الإسلام ، السيد محمد رشيد رضا . بعد التحية والاكرام بناء على واسع حلمكم ، ووافر علمكم ، أتجاسر على أن أقدم لحضرتكم بعض المسائل الدينية التي أعيانا حلها ، وقد أصبحت اليوم بطرفنا من الوقائع الحالية . مؤملاً من حميد شيكم أن تجيبونا عنها على صفحات مناركم المنيرة ، ولشدة مسيس الحاجة إلى الجواب نأج على سماحتكم في المبادرة به فالناس لجوابكم منتظرون ولكم من الله حزيل الأجر وما جميل الشكر وهي هذه (١) ما قولكم لإبرحتم نوراً للهدتدين ، وحساماً مصلناً على رقاب الملحددين ، في

حيث ان بلادنا تدفن فيها أموات المسلمين ، وقد اشتدت في هذه الأيام اليها حاجة الحكومة لجعلها رصيفاً على البحر لوقوف البواخر بسبب لياقتها لذلك وقرنها من الميناء وقد أضحى من الممذر هنا وجود غيرها من الاراضي التي نجد بأن تكون رصيفاً وقد أعلنت الحكومة قصدها هذا وطلبت من المسلمين من غير اجبار أن ينبتوا موتاهم وينقلوهم إلى مكان آخر ليتسنى لها بحث الارض المطلوبة وتسويتها ولا يرحت تكرار الطلب مع الاعلان بعدم الاكراه فهل يجوز للمسلمين والحالة هذه نبش موتاهم نظراً للمصلحة العمومية أم لا فإن قلم لا فهل يحصل الجواز لو فرضنا وجود الاكراه والاجبار من الحكومة أم لا يحصل ، نفضلوا سادتي بادروا بالجواب

(٢) وما قولكم لا زال مناركم شجراً في حلوق الدجالين، وشياً ترعد منه فرائص المحتالين ، في خضاب اللحية أو حلقة هل ورد في السنة النبوية نص يصرح بتحريم ذلك فان قلم لا فهل وقع الاجماع على التحريم وما هو الحكم فيما لم ينص الكتاب والسنة على تحريمه ولا انقده عليه الاجماع وهل للقياس مدخل في هذا الباب أفيدونا مأجورين

(٣) وما قولكم حفظكم الله وأبقاكم في ضمانه الحياة هل يجوز في شرعنا الشريف الجنوح اليها وما الدليل على عدم الجواز لو فرضنا قولكم به فان سبق لكم في هذا كلام في المنار أو غيره فالأموال من فضلكم عدم احالتها عليه والمكرر يحلو جزاكم الله عن هذا الامة خيراً آمين
السيد جعفر بن شيخ السقاف

﴿ ج ١ - نبش المقابر وجعلها للمصلحة العامة ﴾

المشهور في كتب الفقه ان المقابر المسبلة بحرم البناء فيها سواء كان المبنى قبة أم بيتاً أم مسجداً ويجب هدمه قال ابن حجر الهيتمي حتى قبة إمامنا الشافعي التي بناها بعض الملوك وينبغي لكل أحد هدم ذلك مالم يحش منه مفسدة فيتمين الرفع للامام . وقال انه لا يجوز زرع شيء فيها لانه لا يجوز الاتفاع بها بغير الدفن . قال الشمس الرملي وقد أتت جماعة من العلماء بهدم ما بني فيها ويظهر حملة على ما اذا عرف حاله في الوضع فان جهل ترك حملاً على وضعه بحق كما في الكنائس التي تهر أهل الذمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكما في البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع

وصرح في المجموع بحرمة البناء في المسئلة قال الاذري وقرب إلحاق الموات بها لان فيه تضييقاً على المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعي فيه بخلاف الاحياء اه وتأمل تقيده الحرمة بالتضييق بما لا مصلحة فيه وهل يعمل بمفهومه من انه اذا كانت هنالك مصلحة عامة وامتنع التضييق باستبدال تلك المقبرة بغيرها فانه يجوز؟ وأما نبش القبور فان كان قبل البلى حرم الا لضرورة وعند الفقهاء منها الدفن بغير غسل أو في أرض منصوبة أو ثياب منصوبة أو لغير القبلة أو وقع في القبر مال وغير ذلك قال الرمي في النهاية أما بعد البلى عند من حر (أي أهل الخبرة بتلك الارض) فلا يحرم التنبس بل تحرم عمارته وتسوية ترابه عليه اذا كان في مقبرة مسئلة لامتناع الناس من الدفن فيه لظنهم عدم البلى

وقال الشمراني في الميزان الكبرى « واتفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده آخر الا اذا مضى على الميت زمن يبلى في مثله ويصير رميا فيجوز حينئذ ، وكان عمر من عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فازرعوا الموضع اه والشافية صرحوا بمنع زراعة المقبرة المسئلة والموقوفة كالبناء عليها وتشريف القبور فيها لان ذلك يمنع من الاتفاع

وفي كتاب (كشف القناع عن متن الاقناع) من كتب الخبايا المعتبرة ان البناء على القبر مكروه وفي المسئلة أشد كراهة وعن الامام أحمد منعه في وقف عام ثم قال ما نصه : (واذا صار) الميت (رميا جازت الزراعة وحرته) أي موضع الدفن (وغير ذلك) كالبناء عليه قاله أبو المصالي (والمراد) أي بقول أبي المصالي تجوز الزراعة والحرق ونحوهما اذا صار رميا (اذا لم يخالف شرط الواقف لتعيينه الجهة) بان عين الارض للدفن فلا يجوز حرثها ولا غرسها اه المراد منه ثم ذكر جواز نبش قبور المشركين ليتخذ مكانها مسجداً لأن موضع مسجد النبي (ص) كان مقبرة لهم فاشترى الارض وأمر بنبشها وجعلها مسجداً ، وكذا اذا كان فيها مال ، وعبر في المنتهى من كتبهم بقوله « ويباح نبش قبر حرثي لمصلحة أو لمال فيه »

هذا ما رأيت ان أورده من كلام الفقهاء والمذاهب فيه مقاربة ولا أذكر نصاً صريحاً عندهم في الواقعة، وقد رأيت ما ذكره بعضهم من المصلحة . وجمهورهم على ان المقبرة الموقوفة أو المسئلة ليس لأحد ان يتصرف فيها بغير الدفن حتى أنهم منعوا ان يحفر الانسان فيها قبراً لنفسه أو لغيره من الاحياء ليدفن فيه عند الموت ، ومن الفقهاء من يرى انه يجوز التصرف في الوقف بالاستبدال وبما هو أقرب إلى مقصد الواقف،

والتصرف في المسئلة أهون ، وروي عن الامام أحمد جواز استبدال مسجد بمسجد للمصلحة واحتج بأن عمر أبدل مسجد الكوفة القديم بأخر وصار الأول سوقاً ، وجوز أن يباع ويبنى بثمنه غيره للمصلحة ولو في مكان أو بلد آخر .
 أما الكتاب فلا ذكر فيه لهذه المسئلة والسنة كذلك الا أنه ورد فيها مما يتعلق بالمسئلة حديث بناء مسجد النبي (ص) في مكان كان مقبرة وتقدمت الاشارة الى ذلك في كلام الفقهاء وحديث جابر عند البخاري والنسائي قال دفن مع أبي رجل فلما لبس النبي صلى الله عليه وسلم ثيابه في قبره حدة . قال بعض العلماء وفيه دليل على انه يجوز نثر الميت لامر يتعلق بالحلي . أي على رأي من يعد فعل الصحابي حجة وهو خلاف ما عليه الجمهور ولو كان لهم غناية بالاحتجاج لهذه المسئلة لقالوا ان هذا العمل مما لا يخفى وقد أقره الصحابة عليه فكان إجماعاً وهم قالوا مثل ذلك والذي أراه ان هذه المسئلة كسائر المسائل التي لانص فيها عن الشارع ترد الى أولي الامر من المسلمين وهم رؤوس الناس وأصحاب العلم والمكانة فيهم فيتشاورون فيها ويقررون ما يرون فيه المصلحة للمسلمين فاذا رأوا المصلحة في استبدال مقبرة أخرى بها استبدلوا ولهم ان يتقلوا حينئذ ريم الموتى ويدفنوها في المقبرة الجديدة والا فلا وأما اذا أكرهتهم الحكومة على ذلك فالامر ظاهر اهم يكونون ممدورين

(ج - ٢ - خضاب اللحية وحلقها)

أما خضاب اللحية وكذا غيرها فهو مستحب وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة الامر به كحديث « أبي هريرة في الصحيحين » ان اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم » وهناك احاديث أخرى وفيها تصريح بالخضاب بالحمرة والصفرة والحناء والكم وهو بالتحريك نبات بالبادية خضابه أصفر واذا مزج بالحناء جاء لون الشعر بين السواد والحمرة ، وخضب النبي (ص) كما صححه النووي الحسن والحسين وكثير من كبراء الصحابة وكره بعض العلماء الخضاب لما ورد من وصف الشيب بالنور وقال بعضهم يتبع عادة بلده لان هذه المسئلة من العادات لامن العبادات، ولكن آداب السلف أعلى فينبغي اثارها

قال علي الفاري في شرح الشمائل ثم ان الفائلين باستحباب الخضاب اختلفوا في انه هل يجوز الخضب بالسواد والأفضل الخضاب بالحمرة والصفرة فذهب اكثر

العلماء الى كراهة الخضاب بالسواد وجنح النووي الى أنها كراهة تحريم وان من العلماء من رخص فيه للجهاد ولم يرخص في غيره واستحبوا الخضاب بالحمرة أو الصفرة لحديث جابر قال أتى بأبي قحافة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضاً فقال رسول الله (ص) غيروا هذا واجتنبوا السواد أخرج مسلم - ثم قال - والثغامة بضم الميم وتخفيف المعجمة نبات شديد البياض زهره وثمره ، ولحديث أبي ذر رفته « ان أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والسكتم » أخرج الأريسة وأحمد وابن حبان وصححه الترمذي وتقدم ان الصبغ بهما يخرج بين السواد والحمرة اه

أقول حديث مسلم في أبي قحافة رواه أحمد من حديث أنس بلفظ « ولا تفر بوه السواد » وزاد في الفردوس يعني أبا قحافة فالنهي في الحديث خاص به والسواد للشيخ الهرم يستقبح . وفي الباب حديث ابن عمر عند الطبراني والحاكم « الصفرة خضاب المؤمن والحمرة خضاب المسلم والسواد خضاب الكافر » والحديث منكر كما قال الحافظ الذهبي وقال الهيثمي فيه من لم أعرفه ، وحديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي سيكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يجدون رائحة الجنة . زعم العراقي ان اسناده جيد ولكن قال ملا علي القاري في إسناده مقال ، ولو كان لنا محتج به لجزموا بالتحريم ، وحديث أبي الدرداء « من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة » قال علي القاري إسناده لين اه والصواب ان ضعفه أشد من ذلك ولا يصح في هذه الخليفة السسجة مثل هذا الوعيد فيما لا ضرر فيه في دين ولا نفس ولا عرض ولا عقل ولا مال وهي الكليات الخمس للمحرمات في الاسلام . على ان هذه الاحاديث الضعيفة معارضة بثبوتها وبما هو أقوى كحديث الأمر المطلق بالصبغ في الصحيح وحديث صهيب عند ابن ماجه « ان أحسن ما اختضبتم به لهذا السواد أرغب لنسائكم فيكم وأهيب لكم في صدور عدوكم » ولاجل التعايل اثاني قال بعض العلماء ان كراهة الخضاب بالسواد تنفي بنية الجهاد أي لمن هو من أهله وحملوا على ذلك ما روي عن بعض السلف من الاختضاب به ومنهم ابن عمر وسعد بن أبي وقاص (رض) وما ورد من تعاليل كراهة السواد بكونه كان من

عادة الكفار يفيد زوال الكراهة باتقاء اختصاصهم بذلك ، وتوجه الكراهة الشديدة بل التحريم اذا كان في الخضاب عشب محرم
وأما حلق اللحية فهو مكروه فان من آداب السنة قص الشارب واعفاء اللحية وفي ذلك عدة أحاديث في الصحيحين والسنن وقد علل ذلك فيها بمخالفة المشركين والمجوس واليهود والنصارى وذلك ان الأمم تمتاز بآدابها وعاداتها وأزيائها وانما يتشبه الضعيف بالقوي ، والواطيء بالعلي ، وقد يفضي إسراف الضعيف في التقليد والتشبه الى ضياع استقلاله ، وتمكين من يتشبه بهم ويقدمهم من التصرف بجميع أمره ، فلا يقوان قائل ان هذا من أمور العادات لا من أمور الدين ، وقد فقه حكيمته وقائدته للتبعين ، وأشهر الأحاديث في ذلك حديث ابن عمر مرفوعاً (خافوا المشركين أحقوا الشوارب وأوفروا اللحية) رواه الشيخان . وإذا زال الاختصاص زال معنى التمايز وقد صار بعض المسلمين يعني لحيته تشبهاً بالأفروج . وأما سؤال السائل في هذا المقام عن العمل بما لم يرد فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع فقد أشيرنا الى جوابه بالاجمال في الجواب الاول ویراه مفصلاً في تفسير هذا الجزء من المنار وما قبله

ج ٣ - ضمان الحياة

لم يذكر السائل كيفية هذا الضمان ولا عقده والمشهور ان هذا من العقود التي تشبه الميسر (القمار) في كون الذي يعطي المال لشركة الضمان لا يعطيها إياه في مقابلة عمل عمله له أو منفعة تسديها اليه وانما يرجو بذلك أن تأخذ ورثته منها أكثر مما اعطى إن هو مات قبل المدة المعينة ، وجمهور الفقهاء يصرحون بأن مثل هذا العقد باطل ومحرم لما فيه من إضاعة المال الواجب حفظه وعدم بذله الا فيما فيه منفعة دينية أو دنيوية معلومة أو مظنونة . وليست كل العقود التي يحكم الفقهاء بطلانها محرمة ديناً فانهم قد يشترطون شروطاً اجتهادية لا يحكم قاضيهم ولا ينفذ أميرهم الحكم الا اذا تحققت في العقد وان لم يكن في ترك الشرط منها مخالفة لأمر الله ورسوله . وقد صرح بعض الفقهاء بحل جميع العقود والشروط التي يتعاقد الناس عليها ويشترطونها اذا لم تكن مخالفة للكتاب والسنة الصحيحة وهذا هو الصواب وقد ذكرناه في المنار غير مرة وربما نفصل القول فيه في وقت آخر تفصيلاً